الفرصة 42

ماذا لو استطعنا قياس القيمة الحقيقية لاقتصاداتنا؟

الناتج المحلي الإجمالي 2.0

مقياس مقبول عالمياً للتكلفة الكاملة والقيمة الحقيقية لجميع الأنشطة الاقتصادية، متضمناً الآثار الاجتماعية والبيئية

الواقع اليوم

يعد الناتج المحلي الإجمالي، أي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة، معياراً عالمياً متعارفاً عليه لقياس النمو الاقتصادي.

وصاغ سيمون كوزنتس، الاقتصادي في المكتب القومي الأمريكي للبحوث الاقتصادية، المصطلح للمرة الأولى ضمن تقرير إلى الكونجرس الأمريكي في العام 1937،[419] واعتمده العالم معياراً في العام 1944 في مؤتمر بريتون وودز.[420] ويقيس الناتج المحلي الإجمالي الكمية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، عادةً سنوياً. ويُستخدم الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع لتحديد مدى جودة أداء الاقتصاد بصورة عامة، ولكنه في الوقع مقياس للإنتاج ويتجاهل مجالات مثل الصحة والسعادة.

وظهرت حركة عالمية لاستبدال الناتج المحلي الإجمالي[421] بمجموعة أشمل من المؤشرات التي قد تساعد في توجيه الدول نحو مستقبل أكثر صحة واستدامة قبل الركود العظيم في العام 2008.[422] وتطور العالم إلى مستقبل أكثر تنوعاً وتعقيداً، ويرى كثيرون أننا نحتاج إلى مقياس جديد معتمد عالمياً للنمو لتحديد السياسات والأولويات المستقبلية والإفصاح عن الإخفاقات التي يخفيها استخدام الناتج المحلي الإجمالي.[423]

وطرحت مؤسسات ومنظمات غير حكومية كثيرة تدابير بديلة للناتج المحلي الإجمالي، ولكن لم يُعتمد أي منها عالمياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المقاييس كانت تتضمن تعاريف مشتتة أو صعبة القياس، أو لأسباب أخرى غير معروفة.

وبدأ البنك الدولي[424] وصندوق النقد الدولي،[425] المعروفان بتأييدهما القوي عادةً للناتج المحلي الإجمالي، بإيلاء اهتمام لتدابير البيئة والإنصاف والاستدامة في الاقتصادات.

وفي العام 2020، كانت الدول الخمس الأولى في الناتج المحلي الإجمالي هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة.[426] وعلى الرغم من ذلك، تمثل الصين (1) والولايات المتحدة (2) أسوأ الدول في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تليهما اليابان (5) وألمانيا (7) والمملكة المتحدة (17).[427]

ولا تضمن الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي الأعلى بالضرورة فوائد مجتمعية أكبر. ويعتمد مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، الذي يهدف إلى قياس السعادة، على تصنيف نصيب الفرد لقياس أداء المجتمعات، واحتلت هذه الدول فيه مرتبة أقل، أعلاها ألمانيا (6) تليها المملكة المتحدة (13) والولايات المتحدة الأمريكية (17) واليابان (19) والصين (85).[428]

وتشمل بدائل الناتج المحلي الإجمالي مبادرة بيوند جي دي بي للمفوضية الأوروبية،[429] ومؤشر التقدم الحقيقي لولاية ماريلاند الأمريكية،[430] ومؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،[431] ومؤشر التنمية الشاملة للمنتدى الاقتصادي العالمي.[432]

الفرصة المستقبلية

ازداد الاعتراف الاجتماعي بدور الأشكال غير النقدية لخلق القيمة، مثل أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والتنوع الحيوي الناجم عن حماية الحياة البرية، خلال العقود الماضية، ولكن الناتج المحلي الإجمالي لم يتطور ليشملها. واقتُرِحت أساليب كثيرة لتكييف الناتج المحلي الإجمالي أو استبداله، ولكن لم يُعتمد أي منها على نطاق واسع.

وقد تؤدي الأساليب الجديدة لالتقاط البيانات وتحليلها إلى اتفاق عالمي لتحديد القيمة النقدية للتأثير البيئي والاجتماعي. وقد تغير السياسات والتشريعات القوية من أصحاب القرار الاتفاقيات المتعلقة بقياس النمو والرخاء. وقد يشمل المؤشر الرئيس للنجاح الاقتصادي لدولة معينة التغيرات في رأس المال الطبيعي (مثل النظم البيئية الطبيعية) والصحة والسعادة. وسيسمح هذا بالتكيف مع العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية بالطريقة ذاتها التي نتكيف بها مع التضخم السنوي.

الفوائد

من المحتمل أن تؤدي الأدلة القابلة للقياس الكمي على قيمة رأس المال «الناعم» إلى طرائق جديدة لاكتساب ميزة تنافسية، وتحسين عملية صنع القرار ودعم السياسات والاستراتيجيات الحكومية الاستشرافية.

المخاطر

قد يؤدي عدم تحديد الإطار الصحيح لتطبيقات تعيين القيمة النقدية للحياة إلى خلق حوافز خاطئة ومخاطر أخلاقية.